المحاضرة رقم 3: الاختلال في ميزان المدفوعات:

أولا: حالات ميزان المدفوعات :

تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية:

- حالة التوازن في ميزان المدفوعات:

وهنا لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح، والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة ، وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقًا مع التوازن الداخلي للاقتصاد القومي .

وتجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.

- حالة الفائض في ميزان المدفوعات:

وهنا يكون الرصيد بالموجب ، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة أو مدينة ، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الإقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي ، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظًرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراده ، مقابل تراكم الأرصدة النقدية، وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية إقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض .

- حالة العجز في ميزان المدفوعات :

ينطوي العجز على تدفق للخارج ، وهنا يكون الرصيد بالسالب ، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات ، وبمعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات ، أو هنا تكون بنود الموازنة موجبة أو دائنة ، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسات الإقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي ، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض ، وهي الحالة الأكثر حدوثًا في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستحق ، فهي تستورد سلًع وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها ، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر ، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد و عرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور

قيمة العملة الوطنية ، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة ، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني ، وزيادة البطالة.

ثانيا : معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات :

كما سبق أن ذكرنا أن التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظًرا للعمل بفكرة القيد المزدوج، إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية.

وعليه الخلل في ميزان المدفوعات يحصل في أجزاء معينة من الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري- لكونة من اكبر الحسابات – أكثر ضرارا على الاقتصاد الوطني منه في حالة الفائض، فالعجز سيؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، ذلك لان العجز سيقود إلى عرض العملة المحلية في السوق أكثر من طلب الأجانب على شراء سلعة البلد، و عادة ما تستخدم السلطات العامة السياسة النقدية و المالية لتعديل هذا الخلل.

و يتم قياس الخلل في ميزان المدفوعات بحيث ينبغي أن تتجاوز نسبته 5 % من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات و المدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للقطر مع الأجانب خلال فترة سنة و هو ما يعرف بالخلل السنوي ، أما الخلل المتراكم فهو مجموع الاختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة.

أما فيما يخص تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات فيجب الإشارة لكونه لا يوجد معيار محدد للتقييم و لكن توجد هناك مجموعة من المعايير التي تختلف في مضمونها و يمكن حصر هذه المعايير في الأتي:

- طريقة الميزان الأساسي: يعرف الميزان الأساسي على انه المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل ، ذلك أن طبيعة المعاملات في هذين الحسابين هي معاملات تلقائية وطبيعتها أنها مستقرة في الأجل القصير لكون لها صفة الدورية و التكرار، و تعرف هذه البنود باسم بنود الموازنة ، و وفقا لذلك فان :

رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+ رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما فيما يتعلق ببنود الموازنة فهي ترتبط بالمعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية و التكرار و التي تتمثل في التالي :

- ✓ حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل ،
- ✓ حركات الذهب النقدي،
- ✓ التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي .

و وفقا لذلك:

رصيد الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل + رصيد ميزان الذهب النقدي + رصيد ميزان الصرف الأجنبي .

و بالتالي أسلوب التصحيح المتبع في هذه الحالة فيتم من خلال البنود الثلاث السابقة الذكر

- طريقة صافي ميزان السيولة: وهي من أقدم الطرق المستخدمة في تحديد صافي رصيد ميزان المدفوعات، و تتحدد البنود الأساسية و بنود التسوية في هذه الطريقة فيما يلي :

✓ **المعاملات الاقتصادية الأساسية:** تتكون من البنود الرئيسية الواقعة فوق الخط التالية:

. صادرات و واردات السلع و الخدمات.

.التدفقات الداخلة و الخارجة للتحويلات الأحادية الجانب.

. كل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بما فيها حقوق و التزامات البنوك التجارية و كل حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

✓ **المعاملات الاقتصادية التابعة (بنود التسوية) :** و هي تشمل المعاملات الواقعة تحت الخط و تضم :

. الاحتياطيات المركزية من الذهب و الصرف الأجنبي.

و وفقا لهذا الميزان، يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض عندما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب و الصرف الأجنبي، أو إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب و العملات الأجنبية الدائنة و المدينة. و يكون هناك عجز في الميزان إذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة و المسجلة في كل من الميزان التجاري و ميزان التحويلات من جانب واحد ، وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية الدائنة و المقيدة في جانب الأصول من هذه الحسابات الثلاث.

- طريقة الميزان الشامل للتسوية: هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات الكلية (الشاملة) للدولة، أي بالإضافة إلى احتياطات البنك المركزي تأخذ احتياطات البنوك التجارية.و تقسم المعاملات وفقا لهذا الميزان إلى :

✓ **المعاملات الواقعة فوق الخط و تضم :**

. الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة ،

. التحويلات من جانب واحد ،

. حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق و الالتزامات الخارجية للبنوك التجارية ،
.حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل .

✓ **المعاملات الواقعة تحت الخط و تضم :**

. الاحتياطات المركزية من الذهب و الصرف الأجنبي ،
. الاحتياطات من الذهب و الصرف الأجنبي المتوافر لدى البنوك التجارية .

-ميزان التسويات الرسمية: و يطلق عليه أيضا مقياس السيولة الخارجية و يقصد به تحديد الخلل في ميزان المدفوعات من خلال ملاحظة التغيرات الحاصلة في الاحتياطات الرسمية المتاحة لدى القطر، فصافي معاملات التسوية الدائنة تكون مؤشرا عن زيادة البنود المدينة أي تظهر حالة العجز في ميزان المدفوعات والعكس صحيح.

- **ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة** : و يطلق عليه مقياس العمليات التلقائية، و يعد هذا المقياس من المقاييس المهمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات القطر ، و يشمل جميع المعاملات العامة و الخاصة التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، و إنما بدافع الربح و التجارة و هي تضم :

✓ جميع أنواع الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة .
✓ التحويلات من جانب واحد و التي تهدف إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخول بين الدول المختلفة أو المقيمين فيها.
✓ حركة رؤوس الأموال الخاصة و الطويلة الأجل ، و ذلك لانها تسعى للاستفادة من الاختلافات الدولية في أسعار الفائدة أو غير ذلك.
✓ بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة أو هربا من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية و السياسة الداخلية .

هذا بالإضافة إلى أن المعاملات الاقتصادية المستقلة تهدف لتحقيق التوازن بين الدائن و المدين في الميزان أي تحقيق التعادل الحسابي لميزان المدفوعات.

ثالثا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات :

إن الظروف التي تمر بها الدول يكون لها الأثر الكبير على الحيات الاقتصادية الشيء الذي يؤثر و بصفة مباشرة على موازين المدفوعات و تكون النتيجة إما فائض أو عجز ، حيث يتخذ هذا الاختلال صورا مختلفة بحسب مصدره و أسبابه ، و من أهم هذه الأسباب نذكر:

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر ، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته ، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الإستيراد مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته أيضًا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض ، إغالبً ا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث إختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات .

- التضخم المحلي :

إذا كان الإقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات ، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليً ا إلى بديلاتها من المستوردة حيث يصبح سعرها أرخصنسبيً ا ، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجةمحليً ا في الدول المستوردة ، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخصنسبيً ا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري ، وتبًعا لذلك في ميزان المدفوعات فإن تفشي التضخم في الإقتصاد القومي كفيل بأن يولد عجزًا مستمًرا فيه لأنه يشجع الإستيراد ويعيق التصدير ، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية (أثر الدخل) ومن الإرتفاع في الأسعار بالنسبة لتلك التي تكون في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن).

- تدهور الميزة النسبية للصادرات :

قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطئ على مدى فترة طويلة الأجلنسبيً ا من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الإنتاج ، أو في المعرفة التكنولوجية فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية ، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات .

-أسباب هيكلية :

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات والواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي ، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية

التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية كالنفط مثلاً) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية ، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية وهو الإتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر ، كما هو في السابق ، والنتيجة هي حدوث إختلالات هيكلية هي الأخرى في موازين مدفوعات تلك الأقطار .

- أسباب دورية:

هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية ، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريًا ، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المختلفة ، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها.

- الظروف الطارئة:

أي قد تحصل أسباب عرضية، إضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلاً ، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتًما على صادرات القطر المعني ، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصًا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

رابعا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات .

يمكن تقسيم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات إلى عدة صور كما يلي :

1. الإختلال العرضي : وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الإقتصادية الحقيقية للدولة ، أي يحدث نتيجة سبب مؤقت ويزول مع زواله ، ومثال على ذلك : العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات في الدول الزراعية نتيجة إصابة المحصول الرئيسي للتصدير بآفة زراعية .

2. الإختلال الموسمي : ويتوقف حدوثه على الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات ، ويظهر خاصة في الدول التي لها أنشطة موسمية كالزراعة مثلاً .

3. **اختلال نقدي :** وينتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف والحفاظ على مستواه ، و رغم تغيير القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

4. **اختلال دوري :** يجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات ، فهو تارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزًا ، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورية الإقتصادية.

5. **الإختلال الإتجاهي:** وهو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة ، خلال انتقال الإقتصادي القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو .

6. **الاختلال الهيكلي :** هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الإقتصاد الوطني وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة .